

## خمسة عشر عاماً على انتهاك القانون الدولي

كلمة التحرير

جريدة " إرتريا الحديثة "

في الثالث عشر من إبريل 2012م، قامت لجنة التحكيم المكلفة بحل النزاع الحدودي بين إرتريا وإثيوبيا بإصدار قرارها النهائي والملزم.

مرت 15 عاماً على إصدار هذا القرار. ونتيجةً لعملية انتهاك القانون الدولي التي استمرت طوال تلك السنوات، تضرر كلا الشعبين الإرتري والإثيوبي بشكل لا يمكن تصوره، علاوةً على تأثير ذلك على استقرار وأمن شعوب منطقتنا.

فبموجب إتفاقية الجزائر، ولائحة تنفيذ القرارات الصادرة من قبل لجنة التحكيم، وبعد تنفيذ قرار مفوضية الحدود بحلول شهر نوفمبر 2003م، كان من المفترض إنهاء ملف النزاع الحدودي بين إرتريا وإثيوبيا قبل 14 عاماً، وبشكل نهائي وملزم. إلا أن زمرة اليواني، وبمشورة وضغط أسياده، ولأنه لم يستطع تقبل فكرة سيادة القانون عليه، قام بشكل متعمد بانتهاك القانون الدولي ومبادئه، مما أدى إلى تهميش تنفيذ القرار منذ تاريخ إصداره وحتى يومنا هذا. ونسبةً للعراقيل التي واجهت تنفيذ القرار، لم تستطع مفوضية ترسيم الحدود بين إرتريا وإثيوبيا من إتمام مهامها بشكل كامل، ولجأت اللجنة إلى الخيار الأخير لديها وهو تعيين ورسم الحدود بين البلدين بشكل واقعي (Virtual Demarcation) على الخريطة، وكما هو معروف، قامت اللجنة بإعلان إنتهاء مهامها في شهر نوفمبر 2007م. وأثناء إغلاق مكاتب لجنة ترسيم الحدود في كلا البلدين، قامت اللجنة بكتابة خطاب إلى الأمم المتحدة تقول فيه:-

" إن إثيوبيا وبالرغم من توقيعها على القرار النهائي والملزم، لم تبدي إستعدادها ورغبتها في تنفيذ القرار. وبما أنه لم يعد هناك أمل في مواصلة القضية، اضطرت اللجنة إلى إغلاق مكاتبها. وفي النهاية، تحييط لجنة ترسيم الحدود بين إرتريا وإثيوبيا علماً بتأكيداها على القرار النهائي والملزم الصادر بتاريخ 13 إبريل 2002م، وعليه فإن عدم إحترام الحدود المرسومة بين البلدين بموجب هذا القرار والإعتراض عليه هو عمل غير قانوني ".

وبما أن المسؤول عن هذه العراقيل التي أضرت بكلا الشعبين الإرتري والإثيوبي بما في ذلك أمن وسلامة شعوب منطقتنا، هو نظام وياني المنتهك لمبادئ القانون الدولي بإعتدائه على أراضي سيادية إرترية وإغتصاب أراضيها قسراً، إلا أن المسؤولين الرئيسيون عن ذلك والذين يجب إنتقادهم هم مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ضامني وداعمي إتفاقية الجزائر، حيث أنهم لم يقوموا بلعب دورهم الرئيسي في هذه القضية بالرغم من أنهم قاموا بتحمل مسؤولية ضمان تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود بما في ذلك قرارات إتفاقيات الجزائر. وفوق كل ذلك، فإن الإدارة الأمريكية ومن خلال تنقيبها بقناع مجلس الأمن الدولي، مسؤولة بشكل خاص لكونها قررت تحكيم

قبضتها لإعاقة تنفيذ القرار. ويمكن التأكيد على هذه الحقيقة من خلال كتابات السفير السابق للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة جون بولتون.

حيث أن جون بولتون ذكر في كتابه الصادر تحت عنوان " الإستسلام ليس خياراً " بأنه تسلم تعليمات من وزارة الخارجية الأمريكية بتهميش وهدم إتفاقية الجزائر، حيث ذكر ذلك بقوله:-

" لأسباب لم أستطع فهمها، فقد قدمت لي مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية آنذاك جانداي فريزر في شهر فبراير 2005م إقتراحاً بشأن إعادة النظر في قرار مفوضية ترسيم الحدود بين إرتريا وإثيوبيا وبأن القرار كان " غير صائب " حيث يفترض أن يتم خلق حالة يتم فيها منح معظم الأراضي المتنازع عليها لإثيوبيا، وكسفير ، صعب علي مسألة كيفية تقديم إقتراح مضاد لهذا القرار أمام مجلس الأمن ".

ومن خلال المعلومات المسربة من موقع ويكليكس، ذكر الموقع بأنه في نوفمبر من عام 2009م إجتمع مندوبو كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا والسويد، حيث ذكر وكيل الولايات المتحدة بقوله " إن إثيوبيا هي صديقة أمريكا التي لا بديل عنها بمنطقة شرق إفريقيا " وأن " أمريكا تريد أن يتم تجميد قضية النزاع الحدودي بين إرتريا وإثيوبيا وأن يستمر هذا التجميد كما هو ".

وهذه الحقائق مشهودة ومثبتة بسندات رسمية، وكما تم معاينة تلك الإجراءات القمعية، فإن الإدارة الأمريكية تقوم بدعم كبير ومتواصل عسكري، إقتصادي وسياسي لنظام الوياني المنتهك للقانون الدولي، وبالمقابل يقوم بإصدار حظر لا مبرر له على إرتريا. وبدلاً من قيام مجلس الأمن الدولي بالإمتناع عن إتخاذ معايير مزدوجة، والتنديد بكل قوة بالإعتداء الحاصل على أراضي سيادية إرترية، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي يستند على " أن الطرف أو الدولة التي تقوم بإنتهاك أراض ذات سيادة وطنية أو التي تقوم بإنتهاك مبادئ القانون الدولي يتم معاقبتها بإستخدام القوة ضدها ".

قام مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار الحظر رقم 51 والذي منع إرتريا من حقها في الدفاع عن ذاتها بفعل المؤامرات الجائرة بحقها من قبل مجلس الأمن الدولي.

انها مسألة للتغطية على التغول والاحجاف ، ولكن الى متى؟ فاليوم اصبح مكشوفاً اكثر من أي وقت مضى، بأن الهدف من قرار الحظر الجائر وغير الشرعي بحق ارتريا الصادر منذ ثمانية اعوام ،للتغطية على الإستخفاف بالقانون الدولي ، وتكميم افواه الشعب الارتري وحكومته وشل ارادته بالدفاع عن سيادته وبدلاً من تصحيح رعاة انتهاك القوانين والمواثيق الدولية لأخطائهم ، يلاحظ انهم لم يتخلصوا من موالهم السابق،وكمثال على ذلك ما اتخذته الخارجية الامريكية في الايام القليلة الماضية من اجراءات بحق ارتريا لاتعرف دوافعها ودون مبررات!!

كما هو معروف عانى الشعب الارتري خلال الستين عاماً الماضية الظلم والاحجاف من قبل الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي ، إلا انه وبدلاً من تصحيح الاخطاء وتعويض الشعب الارتري ،أخذ المجتمع الدولي يكرر اخطائه التي لاتغتفر.

بمناسبة مرور 15 عاماً على قرار مفوضية الحدود، فإن ارتريا تدعو مرة اخرى المجتمع الدولي عامة والامم المتحدة ومجلس الامن الدولي خاصة بتحمل مسؤولياتهم بالعمل على انهاء

احتلال الاراضى السيادة الارترية وانتهاك السيادة الارترية ، وإلغاء قرار الحظر الجائر بحق ارتريا فوراً، والذي كان الهدف منه التغطية على تلك الانتهاكات للقانون الدولي .